1436

تطوير فكرة التوظيف الإنساني للإنجلزات العسكرية

مركز الحوار السوري

الملخص التنفيذي:

حققت الثورة منذ تحولها نحو العسكرة العديد من الإنجازات العسكرية، التي اضطر الثوار مع ازدياد وحشية النظام وإمعانه في تدمير البنى التحتية، وتهجير السكان، إلى توظيفها إنسانياً، بما يخفف من معاناتهم ويزيد من قدرتهم على الثبات في مناطقهم.

كانت أولى هذه المظاهر هي تبادل الأسرى بين الثوار وبين عصابة الأسد، ثم لتتطور المفاوضات باتجاه تبادل الخدمات واقتسامها، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة بإدخال بعض المساعدات الإنسانية لها.

اتصفت غالبية الصفقات التي تمت بين الثوار وبين عصابة الأسد في المجال الإنساني بضعف موقف الثوار على الرغم من قوة موقعهم العسكري، وامتلاكهم لأوراق ضغط متعددة.

بحثت هذه الدراسة مظاهر التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية، والتي يمكن للثوار –في ضوء إمكاناتهم الحالية- إنجازها، وذلك بغرض تطويرها بحيث يستطيع الثوار تحسين موقعهم التفاوضي مستقبلاً، وتحصيل أكبر مكاسب إنسانية لمناطقهم وحاضنتهم. ومن أجل تحقيق ذلك أوصت الدراسة بما يلي:

1. إيجاد هيئة تفاوضية واحدة تستلم الملف الإنساني، إن لم يكن على مستوى سوريا، فعلى مستوى المحافظات أو الجبهات.
2. إيجاد بنك معلومات موحد عن الأسرى والمعتقلين والرهائن والمختطفين لدى عصابة الأسد بما يسمح بتعزيز موقف أي طرف ثوري يريد الدخول في مفاوضات التبادل.
3. زيادة الاحتياطات الأمنية في كل ما يتعلق بالأسرى والمعتقلين.
4. تنسيق الفصائل التي تعاني من الحصار مع جهات عسكرية أخرى خارج منطقة الحصار بحيث يمكن تحصيل مجموعة أوراق قوة يستطيع من خلالها المحاصرون الدخول في المفاوضات وإمكانية كسر الحصار جزئياً.
5. تأمين الثوار لرواتب الموظفين ونفقات تشغيل المرافق الخدمية التي تقع في مناطق سيطرتهم، ورفض قيام النظام بصيانة هذه المرافق وتقديم قطع غيار لها "باعتباره سلطة".
6. سعي الثوار إلى توقيع اتفاقات مع النظام تضمن وقف القصف بالأسلحة الثقيلة، بما يؤدي إلى المحافظة على حياة أكبر عدد ممكن من المدنيين، وتخفيف آثار الدمار والخراب داخل المناطق المحررة، مع بقاء سلطة الثوار ومؤسساتهم داخلها.

مقدمة:

لقد استطاع الثوار على مدى السنوات الأربع الماضية من عمر الثورة تحقيق إنجازات عسكرية كثيرة كتحرير بعض المناطق ومحاصرة بعض المناطق "المحسوبة على النظام"، وقصف بعض المناطق الاستراتيجية المهمة الخاضعة له...إلخ. كانت غالبية الجهود محصورة في متابعة هذه الإنجازات وتعزيزها دون الالتفات إلى قضية توظيفها إنسانياً أو سياسياً لأسباب عدة لعل من أهمها: توقع الانهيار السريع للنظام، وعدم تعمق الأزمة الإنسانية داخل المناطق المحررة في بداية العمل المسلح، وضعف خبرة الثوار خصوصاً العسكريين منهم، في هذا المجال.

بعد طول أمد العمل العسكري للثورة، وازدياد المعاناة الإنسانية، اضطر الثوار إلى تكريس جزء من انتصاراتهم العسكرية للتخفيف من هذه المعاناة، لتظهر تباعاً العديد من الأعمال التي كان يقصد من ورائها تحقيق هذا الهدف.

وبالتالي فالمقصود بهذا المفهوم هو: تحويل الإنجازات العسكرية التي تحرزها فصائل الثورة إلى مكاسب إنسانية للثورة، كما هو الحال في صفقات تبادل المعتقلين وإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة ...إلخ.

تبرز أهمية التوظيف الإنساني لهذه المنجزات في تخفيف المعاناة الإنسانية المتزايدة التي تتعرض لها المناطق المحررة، وبالتالي التفاف الحاضنة الشعبية حول الثوار، وفي التمهيد لتطوير هذا التوظيف لاحقاً باتجاه المجال السياسي، وفي منحه الثوار خبرة التفاوض.

تهدف هذه الورقة المختصرة إلى تركيز الضوء على التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية، بحيث تبين للفصائل الثورية الخيارات المثلى لتحقيق هذا الأمر، بالتركيز على الإيجابيات التي حققها الثوار في هذا المجال، وبيان السلبيات التي وقعوا فيها بغرض تجنبها.

تناول البحث ابتداء متطلبات التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية والتي تشكل أركان أية عملية تدخل في هذا المجال، ثم استعرضنا مظاهر هذا التوظيف في الثورة السورية، متبعين في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي.

أولاً- متطلبات التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية:

ونقصد بها الشروط العامة التي يحتاجها هذا التوظيف، والتي يمكن أن نلخصها بما يلي:

1- **وجود قناعة لدى الثوار بأهمية المكاسب الإنسانية:** ترسخت هذه الإرادة بعد العديد من الصفقات التي كان المبادر فيها أطراف إقليمية سواء تلك المؤيدة للنظام كإيران أو المؤيدة للثورة (تركيا وقطر)[1].

في الفترة الأخيرة تتالت عمليات التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية في مختلف أنحاء البلاد، بما يدل على وجود قناعة راسخة لدى مختلف الفصائل بأهمية هذه العمليات[2].

2- **تحقيق إنجازات عسكرية:** من المستغرب أن توظف الإنجازات العسكرية في الملف الإنساني، ولكن سلوك عصابة الأسد وتجاوزها لكل المعايير الإنسانية، يدفع الثوار لاستخدام هذه الإنجازات للتخفيف من معاناة المدنيين في المناطق المحررة.

لقد أثبتت التجربة أن عصابة الأسد لا تفهم إلا لغة القوة حتى في احترام أبسط حقوق الإنسان كحقه في الطعام والمشرب، وبالتالي كان لزاماً على الثوار من أجل تحصيل هذه الحقوق تسخير جانب من إنجازاتهم العسكرية للتخفيف من المعاناة الإنسانية داخل المناطق المحررة[3].

3- **هيئة تفاوض:** ونقصد بها الجهة التي تمثل الثورة وتتولى التفاوض مع النظام في المفاوضات والمبادرات الإنسانية.

تتمثل الهيئة المفاوضة عادة بفصيل أو عدة فصائل يغلب عليها الطابع المحلي، وفي مرات قليلة واستثنائية خرجت الهيئة عن هذه القاعدة[4]، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك: ارتباط التفاوض بالإنجازات العسكرية التي دائماً ما تكون مرتبطة بالفصائل المحلية، وعدم وجود قيادة سياسية تمثل الفصائل العسكرية.

على الرغم من أن اقتصار الهيئة المفاوضة على فصيل أو عدة فصائل لم يمنع من إنجاز بعض المفاوضات ذات البعد الإنساني، إلا أن ذلك أفقدها الكثير من الميزات التي كان من الممكن الحصول عليها لو وُجدت

---

[1] كما هو الحال في صفقة تبادل الأسرى الإيرانيين التي تمت بتاريخ 2013/1/10، حيث بدأت المفاوضات بطلب إيراني.

ينظر: طارق بلال، العملية التفاوضية في الصراع السوري "مسارات ومآلات"، المركز السوري للإحصاء والبحوث، أيلول/سبتمبر 2014، ص9.

[2] من الصفقات التي قام بها الثوار للتخفيف من المعاناة الإنسانية: الضغط على النظام لإعادة التيار الكهربائي وخدمة الهاتف الثابت للريف الإدلبي المحرر، ينظر خبر صحفي: اتفاق بين "الهيئة الإسلامية" و"اللجنة الأهلية" التابعة للنظام لفك الحصار عن إدلب، الدرر الشامية، 2014/4/19، صفقة لتبادل المعتقلين بين حركة المثنى الإسلامية والنظام، الدرر الشامية، 2015/4/17، صفقة لتبادل المعتقلين بين الفيلق الأول والنظام، الدرر الشامية، 2015/5/10.

[3] فعلى سبيل المثال، تعد صفقات تبادل الأسرى والمعتقلين السبيل الأوسع لإطلاق سراح "المعتقلين السياسيين" لدى أجهزة العصابة الأسدية، حيث أن عدد المفرج عنهم بالمفاوضات جاوز عدد الذين شملتهم مراسيم العفو الرئاسية التسعة الصادرة بين عامي 2011-2014.

ينظر: طارق بلال، العملية التفاوضية في الصراع السوري، مرجع سابق، ص11.

يؤكد هذا الكلام أن استخدام الإنجازات العسكرية كأن أحد الأساليب الناجعة من أجل تحقيق "مكاسب إنسانية".

[4] من الحوادث الاستثنائية التي تمثلت الهيئة المفاوضة في عدة فصائل غير محلية، صفقة خروج المقاتلين من حمص المحاصرة، حيث تمت الصفقة باتفاق بين عدة فصائل متوزعة جغرافياً (أحرار الشام ولواء التوحيد في حلب، أنصار الشام في ريف اللاذقية، لواء الحق في حمص).

أما بالنسبة لوجود القوى السياسية في الهيئات المفاوضة فهو معدوم.

هيئة تفاوضية واحدة تستلم الملف الإنساني، إن لم يكن على مستوى سوريا، فعلى مستوى المحافظات أو الجبهات[5]، الأمر الذي أدى إلى ضعف موقف الثوار للأسباب التالية:

أ- الانفصال الواقع بين الصفقات المتتالية، بما يؤدي إلى افتقاد القيمة التراكمية لها.

ب- غياب التنسيق بين الهيئات المفاوضة، بما يؤدي إلى تحكم الطرف الآخر بالمعلومات والمعطيات التي يمكن كشفها فيما لو وجد هذا التنسيق[6].

لهذا السبب حاولت القوى الثورية أفراداً وجماعات تلافي هذه السلبية بإيجاد هيئات موحدة تتخصص في ملفات إنسانية محددة[7]، ولكن حتى الآن لم تثبت فعاليتها.

ثانياً- مظاهر التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية:

تتجسد هذه المظاهر بعدة نقاط لعل من أهمها: صفقات تبادل الأسرى والمعتقلين، فك الحصار عن المناطق المحاصرة، استمرار الخدمات في المناطق المحررة، إيقاف القصف المتبادل.

1- صفقات تبادل الأسرى والمعتقلين:

تعد هذه الصفقات بين الثوار بمختلف فصائلهم وبين النظام، المظهر الإنساني الأكثر وقوعاً خلال الفترة الماضية، نظراً لتوفر شروطها لدى الثوار: من حيث عدم اشتراط وجود قيادة سياسية لإبرامها وتنفيذها؛ إذ يمكن لأصغر مجموعة إبرام هكذا صفقة إذا امتلكت مقوماتها المتمثلة عادة بوجود أسرى أو جثثهم من الطرف المقابل، إضافة إلى عدم تطلبها إنجازات عسكرية ضخمة مقارنة ببقية مظاهر التوظيف الإنساني، وحاجة النظام إليها لوجود عدد كبير من المعتقلين والرهائن لديه، وللتخفيف من الاستنزاف البشري الذي يتعرض له، وعدم تأثر وضعه القانوني (كسلطة) بهذه الصفقات.

اتصفت صفقات التبادل بمعظمها بالسمات العامة التالية:

أ- إتمام الصفقات وتنفيذها من قبل الفصائل، مع غياب كامل للسياسيين؛ بسبب عدم وجود هيئة ثورية جامعة متخصصة بملف الأسرى والمعتقلين.

ب- عدم وجود بنك معلومات متكامل لدى الفصائل عن عدد الأسرى والمعتقلين والرهائن لدى عصابة الأسد، وهذا الأمر نتيجة للسمة الأولى. مما أدى إلى إضعاف موقف الثوار في الغالب والاضطرار للأخذ بالمعلومات التي يقدمها النظام.

---

[5] نقصد بالجبهات: التقسيمات التي تم الاعتماد عليها لتقسيم سوريا إلى قطاعات عسكرية، كالجبهة الشمالية التي تشمل حلب وإدلب، والجبهة الوسطى التي تشمل حماة وحمص وهكذا.

[6] كما حدث في صفقة تبادل الأسرى الإيرانيين بين النظام ولواء البراء، حينما ادعى النظام وجود 76 معتقلة لديه، ولم يستطع اللواء إثبات عكس ذلك لعدم وجود بنك معلومات وطني كامل لديه يكذب ادعاءات النظام.

ينظر: طارق بلال، العملية التفاوضية في الصراع السوري، مرجع سابق، ص9.

[7] كالهيئة السورية لفك الأسرى والمعتقلين، والتي يفترض أنها تختص بمفاوضة النظام حول تبادل الأسرى والمعتقلين، والهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة في إدلب، والتي تولت التفاوض مع النظام باسم ثوار ريف إدلب في العديد من الملفات الإنسانية.

ت- اتسم مسار التفاوض بتزايد الاعتبار الطائفي، وبتقدم أولوية الأسرى الإيرانيين وعناصر المرتزقة في حسابات المفاوض باسم عصابة الأسد، وبتقدم أولوية العنصر النسائي في حسابات المفاوض باسم فصائل الثوار[8].

ث- افتقاد الثوار للخبرة في هكذا ملفات إنسانية[9].

ج- ضعف الحس الأمني الذي يعد عصباً للدخول في مثل هذه الصفقات[10].

ح- فشل الثوار في تغيير شروط صفقات التبادل ونوعية المفرج عنهم، حيث انحصر التغيير في عدد المفرج عنهم فقط، بحسب أهمية الأسرى والمعتقلين الموجودين بيد الثوار[11].

خ- ظهور التداخلات الإقليمية في صفقات التبادل الكبرى[12].

هذه هي أهم الخصائص التي تميزت بها صفقات التبادل، والتي يظهر من خلالها بشكل عام ضعف موقف الثوار بشكل عام مقارنة بموقف عصابة الأسد الذي كان راجحاً في غالبية الأحيان. فقد تميز أداء المفاوض باسم عصابة الأسد باتساقه مع أهداف قيادته السياسية والأمنية، في حين تركزت أهداف المفاوض في الطرف الآخر على أغراض إنسانية، وفي ظل غياب القيادة المركزية والرؤيا السياسية الجامعة كان التوظيف الأظهر لدى الفصائل في المجال الإعلامي –برغم ضعفه- لرفع مؤشر السمعة وزيادة التحشيد والتعاطف الشعبي معها[13].

ومع ذلك يمكن التقدم ببعض النصائح والخيارات لتحسين وضع الثوار في إبرام مثل هذه الصفقات، والتي منها:

---

[8] ينظر: طارق بلال، العملية التفاوضية في الصراع السوري، مرجع سابق، ص11.

[9] كعدم التمييز في المصطلحات القانونية الدقيقة، فعلى سبيل المثال أطلق الثوار على النساء التي يختطفها النظام من أجل الضغط على أقربائهم الثوار اسم "الأسيرات" أو "المعتقلات"، علماً أن التوصيف الحقيقي لهم هو "الرهائن". كما في قضية الطالبات اللاتي اختطفهن النظام في حلب، وعملت الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة على إطلاق سراحهم.

للاطلاع على مفهوم الرهائن، ينظر: اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين، مشروع تقرير نهائي، الدورة العاشرة 18-22 شباط/فبراير 2013، ص4.

[10] من الأدلة على ذلك مثلاً، انتشار صورة جثة أحد ضباط الحرس الثوري الإيراني في درعا، علماً بأن هكذا معلومة يمكن توظيفها إنسانياً للإفراج عن بعض المعتقلين والرهائن، ولعلنا نستذكر هنا ما قامت به حركة حماس عندما قدمت معلومات عن الجندي الصهيوني شاليط مقابل الإفراج عن عشرين أسيرة في عام 2009.

وقد اعترف أحد الإخوة في ألوية الفرقان بضعف الحس الأمني لدى الفصائل بشكل عام ومنها فصيله، وضعف تحكم القيادة المركزية بالقرار خصوصاً على مستوى النشر والإعلام، مقابلة على الهاتف بتاريخ 2015/5/21.

ومن الأدلة كذلك على ضعف الحس الأمني مقطع الفيديو الذي صور جثث قتلى النظام الذين حاولوا الهروب من مشفى جسر الشغور، حيث بادر الثوار إلى تصويرهم ونشر أسمائهم، علماً أنه كان من الممكن في هذه الحالة الاكتفاء بنشر صور جثث الجنود العاديين الذين لا يهتم النظام بهم عادة، والتستر على مصير الضباط وصف الضباط، بحيث يمكن توظيف هذه الورقة إنسانياً.

[11] على الرغم من امتلاك الثوار لأوراق قوية من حيث نوعية المعتقلين (إيرانيين ولبنانيين) وبعض ضباط الأسد من الطائفة النصيرية، لم يستطيعوا إحداث تغيير الإطار العام الذي تمسك به النظام لصفقات التبادل، من حيث عدم قبوله تبادل الشخصيات المعارضة المهمة المعتقلة لديه كحسين الهرموش وغيره.

[12] ظهر ذلك في صفقة تبادل الأسرى الإيرانيين /48/ حيث ظهر النفوذ الإيراني على عصابة الأسد، وصفقة تبادل اللبنانيين التسعة مع بعض الأسيرات السوريات والطيارين التركيين المختطفين.

ينظر على سبيل المثال: صفقة التبادل.... السوريون الخاسر الوحيد، مركز مسار الإعلامي، 2013.

[13] ينظر: طارق بلال، العملية التفاوضية في الصراع السوري، مرجع سابق، ص11.

أ- إيجاد بنك معلومات موحد عن الأسرى والمعتقلين والرهائن والمختطفين لدى عصابة الأسد بما يسمح بتعزيز موقف أي طرف ثوري يريد الدخول في مفاوضات التبادل.

ب- الاستفادة من الخبرات الداخلية والخارجية في مجال تبادل الأسرى والمعتقلين.

ت- التركيز على محاولة الإفراج عن الأسرى والمحكومين والمعتقلين، حيث أن النظام في الفترات الأخيرة اتبع سياسة اعتقال الرهائن والمختطفين الذي لم يرتكبوا أي "جرم" من أجل تحويل أنظار الثوار عن الأسرى والمعتقلين السابقين[14].

ث- زيادة الاحتياطات الأمنية في كل ما يتعلق بالأسرى والمعتقلين.

ج- إيجاد هيئة وطنية أو محلية (على مستوى المحافظة) تتولى إبرام مثل هذه الصفقات.

2- فك الحصار عن المناطق المحاصرة:

بعد فشل عصابة الأسد في اقتحام العديد من المناطق وبسط سيطرتها عليها، لجأت إلى اتباع سياسة الحصار والتجويع كما هو الحال في الغوطتين الشرقية والغربية وحي الوعر في حمص.

وعلى الرغم من أن حصار المناطق وتجويعها وسياسة العقاب الجماعي تعد جريمة حرب[15]، وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم/2139/ تاريخ 2014/2/22 الذي دعا "جميع الأطراف"[16] إلى فك الحصار عن المناطق المحاصرة، استمر حصار النظام للعديد من المناطق، ولم تفلح جهود الثوار في فكه لأسباب عدة أهمها:

1- ضعف الإنجازات العسكرية المحلية التي يحققها الثوار داخل المناطق المحاصرة وبجوارها، إضافة إلى ضعف التنسيق أو انعدامه مع المناطق الأخرى التي تتحقق فيها مثل تلك الإنجازات بما يسمح بتوظيف[17].

2- افتقاد الثوار لإنجازات عسكرية مهمة ومناسبة[18] تؤهل من حيث المبدأ للدخول في مفاوضات لفك الحصار، وحتى في حال تحقق مثل هذه الإنجازات، افتقد الثوار خصوصاً على مستوى القيادة الوسطى

---

[14] كما هو الحال عندما قام بأخذ عدد من الطالبات من جامعة حلب كرهائن، ثم فاوضت الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة على إطلاق سراحهم، الذي تم بالفعل بعد فك الحصار عن مدينة إدلب.

[15] ينظر: تقرير موجز عن المناطق المحاصرة في سورية، منظمة العفو الدولية، إبريل/نيسان 2014، ص1.

[16] تُتهم فصائل الثورة في جميع وثائق الأمم المتحدة الخاصة بسوريا وتقارير المنظمات الحقوقية، بمحاصرة (نبل والزهراء)، ولعله سيضاف إلى هذا الاتهام محاصرة (قريتي كفرية والفوعة) لاحقاً.

ينظر على سبيل المثال: حالة حقوق الإنسان في العالم، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2014/15، ص209.

Living under Saige "The Syrian Arab Republic", United Nation- Human Rights- office of the high commissioner, p.9.

[17] فعلى الرغم من تحقق العديد من الإنجازات العسكرية في مناطق غير خاضعة للحصار كريفي القنيطرة ودرعا وإدلب، لم تحدث حالات تنسيق أو مفاوضات لتوظيف مثل هذه الإنجازات لفك الحصار ولو جزئياً عن المناطق المحاصرة في حمص وريف دمشق وجنوب العاصمة.

[18] نقصد بالتناسب: قدرة هذه الإنجازات على منح الثورة هامش من المناورة والمرونة يمكنها بتقديم بعض التنازلات أو المقابل لفك الحصار. فعلى سبيل المثال: يعد تحرير المعسكرات والمدن إنجازاً عسكرياً غير مناسب للدخول في هكذا مفاوضات، لأن هامش المناورة فيه معدوم، بعكس بعض الإنجازات الأخرى، كمحاصرة بعض المناطق المؤيدة للنظام، أو السيطرة على المرافق الحيوية التي تمد مناطق النظام بالخدمات الرئيسية (خطوط نقل الغاز، الكهرباء، المياه.... إلخ). فمثل هذه الإنجازات تعد مناسبة بسبب المرونة وهامش المناورة الذي تعطيه للثوار.

والقواعد للمرونة التي يستطيعوا من خلالها تقبل فكرة تقديم بعض التنازلات لفك الحصار خصوصاً عن تلك المناطق البعيدة عنهم جغرافياً[19].

3- رفض النظام دخول أية مفاوضات لكسر الحصار، خصوصاً عن مناطق جنوب العاصمة وغوطتي دمشق، والسبب في ذلك رغبته في المحافظة على استراتيجيته القائمة على توسيع فكرة المصالحات التي تعني بشكل أو بآخر فرض سلطة النظام ومؤسساته الخدمية في المناطق الخارجة عن سلطته أمنياً.

4- ضعف المبادرة لدى الثوار بسبب وجود قناعة بأن أية مناورة ومفاوضات لفك الحصار هي من قبيل التنازل وإظهار الضعف، خصوصاً مع استقرار الصورة الذهنية التي تربط أي محاولة من هذا القبيل مع فكرة المصالحات والهدن التي تصب في مصلحة النظام، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، بسبب اعتقاد الثوار رفض النظام أية مفاوضات من هذا القبيل في ظل تفوقه العسكري والميداني في مناطق الحصار، وبالتالي فإن مبادرات من هذا النوع سيستغلها النظام إعلامياً ونفسياً لمصلحته لرفع معنويات حاضنته وتثبيط حاضنة الثورة.

ومع ذلك، لم يكن موقف النظام تجاه المناطق المحاصرة واحداً، فثمة مناطق رفض حتى فترة وجيزة إدخال أية مساعدات إنسانية لها كما هو الحال بالنسبة للغوطتين الغربية والشرقية ومخيم اليرموك، في حين أن مناطق أخرى كحي الوعر تدخله المساعدات والمواد الغذائية بشكل شبه مستمر[20]. ولعل النظام يهدف بهذه الاستراتيجية إلى تخفيف الضغط الدولي عليه، والتركيز على حصار المناطق المهمة في العاصمة دمشق وما حولها.

على الرغم من موقف النظام الصلب تجاه فك الحصار خصوصاً في مناطق العاصمة وريفها، فإنه يمكن اللجوء لبعض الخيارات للتخفيف من آثار هذا الحصار لعدم توفر الإنجازات العسكرية التي تمكن من كسره بشكل كامل[21]، والتي نجملها بما يلي:

1- التنسيق مع جهات عسكرية أخرى خارج منطقة الحصار بحيث يمكن تحصيل مجموعة أوراق قوة يستطيع من خلالها المحاصرون الدخول في المفاوضات وإمكانية كسر الحصار جزئياً[22]. فعلى سبيل المثال

---

[19] برز ذلك بوضوح في صفقة إخراج الثوار المحاصرين من حمص القديمة، حيث كان من ضمن بنود الصفقة إدخال قوافل مساعدة إنسانية إلى نبل والزهراء، حيث عانت الجبهة الإسلامية في حلب (أحرار الشام ولواء التوحيد) من رفض بقية الفصائل وحتى بعض العناصر التابعة لهم لإدخال تلك المساعدات.

ينظر على سبيل المثال: ياسين رائد الحلبي، كتائب إسلامية متشددة في ريف حلب رفضت إدخال مساعدات غذائية لنبل والزهراء الشيعيتين ليتعطل اتفاق حمص لساعات، القدس العربي، 2014/5/8.

[20] تعددت قوافل المساعدات التي دخلت حي الوعر كان آخرها في 2015/5/20، ينظر: تقرير حمص اليومي 2015/5/20، وكالة خطوة.

فضلاً عن دخول المواد الغذائية بصورة شبه يومية. ينظر: صفحة لجنة حماية المستهلك في حي الوعر على الفيسبوك.

[21] لعل كسر الحصار بصورة كاملة يتطلب إنجازاً عسكرياً يحقق ذلك، وبالتالي لا حاجة للمفاوضات آنذاك.

[22] ولنا في تجربة إخراج المقاتلين من حمص خير دليل، إذ ما كان في استطاعة الإخوة في حمص تحقيق هذا الإنجاز لولا تعاون فصائل عسكرية من خارج حمص (لواء التوحيد في حلب، أنصار الشام في ريف اللاذقية) لما تمت تلك الصفقة. إذ ولد هذا التنسيق بين أكثر من فصيل في أكثر من قوة مجموعة أوراق قوة مكنت الإخوة في حمص إنجاز هذه الصفقة، ولولا ذلك لفشلت المفاوضات بشكل مؤكد.

مقابلة مع أحد الإخوة من لواء الحق في حمص عن طريق الهاتف بتاريخ 2015/5/20.

يمكن حالياً للإخوة في الغوطتين التنسيق مع الفصائل العسكرية في الشمال من أجل توظيف الإنجازات العسكرية (حصار كفرية والفوعة) إنسانياً بحيث يتم إدخال المساعدات إلى كلا المنطقتين.

2- تحسين شروط التفاوض مع النظام من خلال وضع خطة عسكرية إعلامية[23] للضغط على مناطق سيطرة النظام وحاضنته، بحيث يستطيع الثوار إدخال مساعدات ومواد غذائية إلى المناطق المحاصرة كل فترة، مما يخفف من آثار الحصار.

3- استمرار الخدمات في المناطق المحررة:

مع تحرير العديد من المناطق أصبح العديد من محطات توليد الكهرباء ونقلها ومحطات مياه الشرب وخطوط نقل النفط والغاز، خاضعة لسيطرة الثوار. دفع هذا الوضع النظام إلى الدخول في اتفاقات صريحة أو ضمنية مع الثوار لاستمرار عمل هذه المرافق وإيصال خدماتها إلى مناطقه مقابل تكفله بنفقاتها (رواتب الموظفين ونفقات الصيانة) واستفادة المناطق المحررة من خدماتها أيضاً[24].

ومع ذلك، ما يزال النظام يحتكر بدرجة كبيرة تقديم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه في المناطق التي يسيطر عليها الثوار كجزء من استراتيجيته للحفاظ على صورته كنظام يسيطر على مؤسسات الدولة، إضافة إلى تكريس ذلك حتى بالنسبة للمرافق التي تقع تحت سيطرة الثوار من خلال تكفله بدفع رواتب الموظفين وإرسال طواقم الصيانة وقطع الغيار ...إلخ.

في الوقت الذي تواصل فيه قوات النظام العسكرية استهداف البنية التحتية في مناطق الثوار للحؤول دون قيامهم بتقديم الخدمات بحيث تستمر المناطق التي يسيطر عليها الثوار بالاعتماد على النظام. وقد تعرضت البلدات التي سعت إلى كسر هذا الطوق، كما هو الحال في نوى وخربة غزالة والسفيرة، لهجمات خطيرة أدت إلى نزوح العديد من سكانها إلى المناطق الأخرى التي يسيطر عليها الثوار[25].

يبدو أنه من المتعذر على الثوار حالياً الاعتماد على أنفسهم بصورة كاملة في إدارة مرافق الخدمات بحيث يتم الاستقلال عن مساهمات النظام في تشغيلها وإدارتها لأسباب عدة منها: عدم وجود التمويل الكافي، والتدمير الممنهج الذي يتبعه النظام تجاه المرافق التي تخرج عن سيطرته ولا يستفيد منها، وقلة المعدات وقطع الصيانة، فضلاً عن صعوبة تأمين بعض مواد تشغيل مثل هذه المرافق كالغاز الطبيعي والفيول...إلخ.

---

[23] قد تكون العمليات العسكرية الضاغطة على النظام متمثلة في قصف مقراته الاستراتيجية داخل العاصمة، كما حدث عندما بدأ جيش الإسلام بقصف مراكز النظام في العاصمة بالصواريخ وقذائف الهاون. في حين قد تكون الخطط الإعلامية الضاغطة على النظام وحاضنته متمثلة بنشر مقابلات وحملات إعلامية باستشارة خبراء نفس في المجال الاجتماعي، تظهر إهمال النظام لأسراه ومعتقليه لدى الثوار.

[24] ينظر على سبيل المثال: اتفاق بين "الهيئة الإسلاميّة" و"اللجنة الأهليّة" التابعة للنظام لفكّ الحصار عن إدلب، الدرر الشامية، 2014/4/19. تنظيم الدولة والنظام يتفقان على تشغيل المحطة الحرارية بحلب، الجزيرة نت، 2014/12/31.

[25] المجالس المحلية في محافظة درعا، شركة انتغريتي للأبحاث والدراسات، تموز/يوليو 2014، ص9.

بناء على ذلك، فليس أمام الثوار حالياً بالنسبة للمرافق والخدمات سوى الاعتماد على صيغة "المنفعة المتبادلة" مع النظام، والتي يتبعها الثوار حالياً، ولكن بحيث يزيلوا عن النظام "مظاهر السلطة" قدر المستطاع، ومن ذلك على سبيل المثال:

1- محاولة تأمين رواتب الموظفين ونفقات تشغيل هذه المرافق.
2- رفض الثوار لقيام النظام بصيانة هذه المرافق وتقديم قطع غيار لها "باعتباره سلطة"، وإنما يمكن تحصيل مثل هذه الأمور وفق صيغة التعويض، وقيام الكوادر في المناطق المحررة بتركيبها وتشغيلها[26].

4- إيقاف القصف بالأسلحة الثقيلة[27]:

ونقصد به الاتفاق بين الثوار وعصابة الأسد في منطقة ما على إيقاف قصفه بالأسلحة الثقيلة لمدة معينة، وذلك بناء على تفاهمات معينة[28].

تتشابه هذه الصورة مع الهدنة من حيث وجود اتفاق بين جهتين، وتأقيت الاتفاق بمدة معينة. في حين تختلف عنها بأن الهدنة تشمل وقف جميع الأعمال العسكرية، في حين تقتصر الصورة المطروحة هنا على إيقاف القصف بالأسلحة الثقيلة.

ضغط النظام على العديد من مناطق دمشق وريف دمشق الخارجة عن سيطرته إنسانياً من خلال الحصار، وذلك لدفعها إلى القبول بالهدن التي تتلخص فكرتها بحسب ما أراد منها النظام "إعادة سلطة النظام "الدولة" على المناطق الخارجة عن سيطرته أمنياً وعسكرياً"[29].

لكن الصورة التي نقترحها تهدف فقط لإيقاف القصف بالأسلحة الثقيلة، بما يؤدي إلى المحافظة على حياة أكبر عدد ممكن من المدنيين، وتخفيف آثار الدمار والخراب داخل المناطق المحررة بما يمكن من إعادة الخدمات إليها تدريجياً، مع بقاء سلطة الثوار ومؤسساتهم، والمحافظة على السلاح الذي بين أيديهم.

---

[26] من الأخطاء التي أهملت هذا المحذور، إلزام الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة للنظام بإصلاح مقاسم الهاتف في عدد من المناطق، وتقديم الطحين والمازوت للمخابز في محافظة إدلب، الأمر الذي يظهر النظام داخلياً وخارجياً بمظهر السلطة، وفي هذا الأمر خسارة على الصعيد السياسي والإعلامي، واعتراف ضمني باستمرار سلطة النظام.

ينظر: البنود رقم /هـ- و-ز/ من الاتفاق الموقع بين اللجنة الأهلية والهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة في إدلب.

[27] لعل ما تحتاجه المناطق المحررة حالياً خصوصاً في الشمال والجنوب هو إيقاف قصف الطيران أكثر من حاجتها لوقف القصف بالأسلحة الثقيلة، ولكن لمعرفتنا بأن تحقيق هذا الهدف يحتاج لإنجازات عسكرية توازيه من حيث القوة والردع، وهذا غير متوفر حالياً للأسف، اقتصرنا على بيان هذه الصورة التي يمكن أن تتطور في المستقبل مع تقدم الإنجازات العسكرية.

[28] لعل أول من نادى بمثل هكذا اتفاق هو المبعوث الدولي والعربي إلى سوريا ستيفان ديمستورا.

ينظر: بان كي مون يدعو أطراف الصراع إلى وقف القصف على حلب لمدة 6 أسابيع، إذاعة الأمم المتحدة، 2015/2/20.

[29] حرص النظام في جميع اتفاقات الهدن التي وقعها في دمشق وريفها على التركيز على نقطتين: سحب سلاح الثوار خصوصاً الثقيل، وإعادة مظاهر سلطته من تقديم الخدمات وإعادة تشغيل المرافق العامة ورفع علمه...إلخ".

ينظر على سبيل المثال: واقع الهدن في الجنوب الدمشقي، مكتب دمشق الإعلامي، 2014/2/10، قطار الهدن في دمشق وريفها يسير بين غابات من الغموض والتشكيك، مسار برس، 2014/2/21.

يتطلب هذا النوع من الاتفاقات وجود تكافؤ عسكري، وأوراق ضغط على النظام تدفعه للقبول بها[30]، من قبيل: التحكم بمرافق حيوية تخدم المناطق التي يسيطر عليها، والقدرة على قصف مواقعه داخل تلك المناطق، والتحكم بممرات مهمة توصل إليها، .... إلخ.

من شروط نجاح مثل هكذا اتفاقات بالنسبة للثوار: وجود طرف خارجي كالأمم المتحدة يراقب تنفيذ الاتفاق، وأن تكون مدة إيقاف القصف مقبولة "لا تقل عن ثلاثة أشهر" بما يمكن من إعادة تشغيل بعض المرافق على الأقل، وأن يكون في مناطق تشهد نوع من الهدوء "جبهة باردة".

[30] حتى لو أبرم النظام مثل هكذا اتفاق مع الثوار، فإن الوضع القانوني للأخيرين لا يتغير بموجب القانون الدولي الإنساني.
ينظر: مقابلة مع كاتلين لافاند، النزاعات الداخلية أو حالات العنف الأخرى – ما الفرق بالنسبة للضحايا؟، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2012/12/10.

مركز الحوار السوري

يهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.

أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.

تنطلق أعمال المركز لتحقيق الغايات التالية:

1. التوافق حول قضايا استراتيجية يمكن أن يجتمع عليها المجتمع السوري
2. المشاركة في بناء سوريا المستقبل بما يضمن لها الاستقرار فالنمو والتقدم
3. نشر وتعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، وتعزيز التعايش بين مكوناته
4. العمل على جسر الهوة بين مكونات المجتمع السوري

يلتزم المركز في مختلف أعماله بالقيم التالية:

1. الاحترافية في أدوات الحوار والتزام آدابه
2. التميز في الطرح ومواجهة التحديات
3. تغليب المصلحة الوطنية على أية انتماءات فئوية أو ارتباطات خارجية
4. استيعاب سائر الآراء واحترام كافة وجهات النظر

يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.